حوليات القدس

١٤
خريف - شتاء ٢٠١٤

مجلة دورية تعنى بتاريخ مدينة القدس ومجتمعها وثقافتها

هيئة التحرير

سليم تماري

سميح حمودة

عصام نصار

خالد فراج

تصدر عن

مؤسسة الدراسات المقدسية

القدس

دور الأوقاف الإسلامية في التنمية العمرانية في القدس

موسى سرور*

لعب الوقف دوراً مهماً في بناء المدن حضارياً. ونقصد بالجانب الحضاري كل ما يشمل عملية التطور والبناء، ليس فقط المستوى المادي من تنمية اقتصادية وعمرانية، كإنشاء البنايات والأسواق والخانات والحارات، بل يشمل أيضاً التنمية البشرية والفكرية لمجتمع المدينة في حقول التعليم والمدارس والمكتبات، وفي حقل الحركة الصوفية–التربوية؛ كما يشمل إزالة الفوارق الطبقية والاقتصادية من حيث دعم الفقراء والمساكين وتوفير الطعام والسكن لهم، معالجة المرضى وإسكان المسافرين...)[1]. وقد تميزت مدينة القدس مثل غيرها من مدن العالم الإسلامي بكثرة الأوقاف فيها بشقيها الخيري والذري. ولم تقتصر هذه الأوقاف على المسلمين فقط وإنما تعدتها لتشمل أيضاً أبناء الطوائف الدينية الأخرى. وكان للأوقاف أيضاً دوراً مميزاً في تنشيط جميع أوجه مرافق الحياة في المجتمع المدني داخل المدن وخارجها. فقد خلقت الأوقاف شبكة من العلاقات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية تميزت بالديمومة. فمن أجل تأمين واستمرار عمل المؤسسة الوقفية كان لا بد للواقف من توفير مداخيل ثابتة لمؤسسته عبر وقف العقارات التجارية من أسواق ودكاكين أو خانات وحمّامات أو عبر وقف أرض زراعية ليصرف ريعها على مؤسسته. وهذا يخلق شبكة من العلاقات بين القائمين على هذه المؤسسة والعاملين فيها والمستأجرين لعقاراتها، وأيضا بين المنتفعين منها.

أظهرت العديد من الدراسات التاريخية الاستشراقية أن القدس كانت مهملة ومهمشة طيلة الفترة الإسلامية ولم تعد إليها الحياة إلاّ في النصف الثاني من القرن التاسع عشر نظراً للاهتمام الغربي بها وجهود الحركة الصهيونية في بنائها وتطويرها. وأشير في هذا السياق، وعلى سبيل المثال لا الحصر، إلى ما ذكره المؤرخ الإسرائيلي موشيه معوز في دراسته المعنونة بـ»القدس في الحقبة الحديثة- التغيرات السياسية والاجتماعية» من أنّ القدس طيلة الفترة المملوكية والتي امتدت أكثر من قرنين ونصف القرن، وخلال القرون الثلاثة الأولى من الحكم العثماني كانت مدينةً صغيرةً ومهملةً، واقتصرت على كونها مدينةً دينيةً وقاعدةً لصد البدو، وكانت بالتالي خارجةً عن اهتمامات المماليك والعثمانيين، ولم يكن بها أية نشاطات ثقافية أو اقتصادية أو عمرانية[2].

تحاول هذه الدراسة انطلاقا من هذه المعطيات الإجابة على التساؤلات التالية: هل كانت القدس فعلاً مدينةً مهملةً خلال الفترات الإسلامية، ولم يكن بها أية نشاطات ثقافية أو اقتصادية أو عمرانية؟ أم انها بالعكس من ذلك نالت اهتمام الخلفاء والسلاطين والأمراء المسلمين، وشهدت بالتالي نشاطاً مميزاً رغم مساحتها الصغيرة التي لا تتجاوز كيلو متراً واحداً؟ وهل ساهم هذا الاهتمام في بناء القدس وتطورها المعماري؟

وللإجابة على هذه التساؤلات سيتم دراسة مؤشر واحد من مؤشرات اهتمام النخبة الإسلامية الحاكمة في تنمية القدس وتطويرها، وهو الوقف الخيري، حيث سيتم تتبع التطور المعماري لمدينة القدس خلال الفترة الإسلامية من خلال فحص فرضية دور الوقف الإسلامي في التنمية العمرانية، ومن ثم مساهمته في التخطيط المعماري للقدس داخل الاسوار. وسيتم تتبع التسلسل التاريخي لإنشاء الأوقاف في القدس، وتحديد أماكن إنشاء هذه الأوقاف، وبيان كيف شكّلت هذه المنشآت الوقفية نواةً لتحديد معالم المدينة وتفريعاتها وتفاصيلها المختلفة من حيث المساجد والأسواق والحارات والعمائر المختلفة، سواء أكانت تعليمية كالمدارس، أو خيرية كالتكايا والخوانق، أو تجارية كالأسواق والدكاكين والحمامات والخانات، أو طبية كالبيمارستانات. تتنوع هذه المنشآت، فقد تكون بنيت في أماكن خالية من العمران، أو أقيمت على أنقاض بقايا عمرانية مندرسة، أو لم تبن في الأساس لتكون وقفاً وإنّما بنيت كملكيات خاصة وفق أهداف ورؤى خاصة ثم حولت لاحقاً إلى وقف.

إن دراسة وتحليل وثائق الوقف المختلفة سواء تلك المتعلقة بإنشاء الوقف والتي تطلق عليها أدبيات الوقف «الوقفيات» تعتبر مصدراً أساسياً لدراسة التنمية العمرانية في مدينة القدس، إذ أنّها تقدم لنا معلومات مهمة عن العقار الموقوف من حيث موقعه وحدوده ومكوناته، ووصفا معماريا مختصرا له؛ هذا بالإضافة إلى اسم الواقف وتاريخ الوقف، وتظهر لنا أحيانا مهنة الواقف ومكانته في المجتمع؛ كما تقدم لنا معلومات مهمة عن أصل ملكية العقار الموقوف للتدليل على ملكية الواقف للعقار موضوع الوقف؛ حيث يجب أن يثبت الواقف ملكيته للعقار حتى يتسنى للقاضي المصادقة على صحة الوقف. ومن المآخذ على وثائق الوقف أنّها لا تقدم لنا معلومات أو تفسيرات تلقي الضوء على من خطط وهندس البناء أو من قام بتنفيذه. كما أنّها لا تقدم لنا معلومات تبين أسباب اختيار الواقف لمكان إنشاء مؤسسته الوقفية. كما أنها لا تقدم لنا معلومات حول المدة الزمنية التي استغرقتها عملية البناء، أو تكاليفه.

ارتبط تطور وانتشار الممارسة التطبيقية للوقف سواء الإسلامي أو غيره بانتشار وتطور وازدهار الحركة العمرانية. فقد شكلت الأوقاف الخيرية بأنواعها المختلفة نواة لمنشآت عمرانية أخرى مرتبطة بها تمتاز بتجددها واستدامتها وقابليتها للتطور مشكّلةً أساساً لظهور تكتلات عمرانية جديدة، قد تكون نواة لظهور أحياء سكنية أو أسواق جديدة. وفي هذا السياق أشير على سبيل المثال إلى حارة المغاربة التي تشكلت ككتلة عمرانية وقفية كاملة في القدس بفضل الممارسة الإيجابية للوقف؛ وأشير إلى سوق القطّانين الملاصق للحرم القدسي الشريف والذي كوّن مركزاً تجارياً ذا طراز معماري جديد ودخيل على المدينة المقدسة، والذي اعتبر أهّم روافد الحرم اقتصاديا. إنّ تمركز العمائر الوقفية في مكان ما من المدينة وندرتها في أماكن أخرى يعكس مدلولات عديدة من أهمها أهمية هذا المكان أو عدمه في نظر الواقف، أو قد يكون له ارتباط بمدى ملائمة المكان بالخدمات التي تقدمها مؤسسات الوقف؛ أو قد يكون له علاقة بالطبيعة الطبوغرافية للمكان، وبمدى توفر فضاء طبوغرافي مناسب لحجم وطبيعة المؤسسة الوقفية.

تندرج هذه الدراسة في إطار الدراسات التي قام بها جون كلود جارسان حول القاهرة في العهد المملوكي[3]، ودراسات اندرية ريمون حول مدينة حلب والقاهرة في العهد العثماني[4]، ودراسات جون بول باسكوال حول دمشق في القرن السادس عشر[5]، ودراسات انطوان عبد النور حول سوريا في العهد العثماني[6]، ودراسات محمد الأرناؤوط حول دور الوقف في تطور المدن البلقانية ونشوء المدن الجديدة في البوسنة[7].

حظيت القدس باهتمام كبير من قبل المسلمين منذ الفتح الإسلامي لفلسطين في زمن الخليفة عمر بن الخطاب سنة ٦٣٧ م، أي بعد خمس سنوات من وفاة النبي محمد صلّى الله عليه وسلّم. مرت السيطرة الإسلامية على القدس بفترتين، امتدت الأولى من الفتح الإسلامي للمدينة وحتى الاحتلال الصليبي لها عام ١٠٩٩ م؛ فيما بدأت الثانية بفتح المدينة من جديد على يد صلاح الدين الأيوبي عام ١١٨٧ م، وانتهت بانتهاء السيطرة العثمانية عليها عام ١٩١٧ م، واحتلال المدينة من قبل الإنجليز. شهدت هاتان الفترتان اهتماماً ملحوظاً من قبل المجتمع الإسلامي وغير الإسلامي في المدينة تجسّد في إنشاء المؤسسات الوقفية فيها. جاء ذلك نتيجة لغياب دور الدولة الرسمي في الاهتمام بالكثير من الجوانب الحياتية في المجتمع المدني، كالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية والشؤون الدينية. كما كان للوقف أهمية أخرى كونه شكل من أشكال الصدقة والتقرب إلى الله[8].

رغم استقلالية الوقف وبعده عن تدخلات الدولة، وعن رسم سياساتها حتى نهاية العهد العثماني، وارتباطه بالأساس بالقانون الإسلامي وبالممارسة الفردية تحت إشراف قاضي الشرع واعتباره عملاً خيرياً، إلاّ أنّ دور رجال الدولة بدءاً من الخلفاء والأمراء وانتهاءً بممثليها في الولايات لا يمكن اخفاؤه أو تهميشه أو طمسه. فالمنشآت العمرانية الوقفية المهمة التي قاموا بإنشائها في القدس، والتي ما زالت شامخةً تحمل هوية واقفيها، تجسّد الدليل القاطع على تخليد وجودهم في القدس وعلى اهتمامهم بالتنمية العمرانية والاجتماعية والثقافية والخيرية فيها. هذا على الرغم من التحولات والتغيرات السياسية التي مرت بها القدس منذ الفتح الإسلامي لها حتى يومنا هذا.

يمكّننا تتبع التطور التاريخي لنشوء المؤسسات الوقفية في القدس من ملاحظة أنها ترافقت مع تكوين المجتمع الإسلامي فيها، إذ تشير المصادر التاريخية إلى أنّ الخليفة عمر بن الخطاب بنى أول مسجد في القدس وهو أساس المسجد الأقصى الحالي. ونظرا لكون القدس مدينةً جبليةً لا تتوفر فيها المياه، فقد قام الخليفة الراشدي عثمان بن عفان خلال

---

١ حول هذا الموضوع انظر:
Van Leeuwen R. 1999. *Waqf and Urban Structures: the case of Ottoman Damascus*. (Leiden: Brill). P. 180-182.

* أستاذ في دائرة التاريخ بجامعة بيرزيت.

٢ معوز موشيه. ١٩٩٠. «القدس في الحقبة الحديثة - التغيرات السياسية والاجتماعية». ضمن كتاب كوهن، امنون (محرر). القدس: دراسات في تاريخ المدينة.. (القدس: باد بنسحاق بن تسفي. ص. ١٧٧-١٨٦).

٣ Jean-Claude Garcin et Mustafa Anouar Taher. 1995. "Les waqfs d'une madrasa du Caire au XVe siècle: les propiétés urbaines de Gawhar al-Lâlâ". In *Le waqf dans l'espace islamique: outil de pouvoir socio-politique*. Randi Deguilhem (org.). (Damas: Institut Français de Damas).

٤ Raymond, André. 1979. "Les grands waqfs et l'organisation de l'espace urbain à Alep et au Caire à l'époque ottomane XVIe – XVIIe siècles". *Bulletin d'Etude Orientales*. XXXI. P. 113-132 ; Raymond, André. 1992. "Le sultan Süleymân et l'activité architecturale dans les provinces arabes de l'Empire 1520-1566", *Soliman le Magnifique et son temps*, G. Veinstein (ed.). Paris. P. 371-384.

٥ Pascual, Jean-Paul, 1983. *Damas à la fin du XVIe siècle d'après trois actes de waqfs Ottomans*, Damas.

٦ Abdel Nour, Antoine, 1982. *Introduction à l'histoire urbaine de la Syrie ottomane (XVIe-XVIIIe siècles)*, (Beyrouth: Librairie Orientale).

٧ الارناؤوط، محمد. ٢٠١١. الوقف في العالم الإسلامي ما بين الماضي والحاضر. (بيروت: جداول للنشر والتوزيع). ص ٧١-١١٧.

٨ Deguilhem, Randi. 1986. *History of waqf and case studies from Damascus in the late Ottoman and French mandatory times*. Ph.D thesis. (New York University: UMI, University Microfilms). P. 53

خلافته الممتدة بين عامي ٦٤٤–٦٥٦ م بتوفير المياه لها بوقفه بركة سلوان على فقراء المدينة، لضمان وصول المياه بشكل مجاني ومستمر لسكان القدس. ويعتبر هذا العمل أول وقف إسلامي في هذه المدينة[٩].

وفي العصر الأموي شاد الخليفة عبد الملك بن مروان (٦٨٥–٧٠٧ م) أبنية وقفية عظيمة في القدس تعتبر الأهم في مدن العالم الإسلامي، وقد تمثلت هذه الأبنية في قبة الصخرة والمسجد الأقصى، حيث أقام الخليفة عبد الملك وابنه الوليد هذه المنشآت في نفس المكان الذي بنى فيه عمر بن الخطاب المسجد الأول في القدس. وقد عرف هذا المكان في التاريخ الإسلامي بالحرم[١٠]. يستخدم هذا المفهوم للدلالة على المنطقة التي تقع في الجزء الجنوبي الشرقي للمدنية، والتي يشغلها المسجد الأقصى وقبة الصخرة وما بينهما وما يحيطهما من منشآت دينية وثقافية، والتي تشكل حوالي ١٧٪ من مساحة القدس داخل الأسوار. تعتبر هذه المنطقة العمرانية أهم منشآت القدس الوقفية، إذ شكلت النواة الحقيقية لأوقاف القدس الإسلامية، وعلى أساسها تحددت معالم القدس العمرانية؛ اذ تمركزت حولها معظم المنشآت الوقفية. ومن أجل ضمان تقديم هذه المؤسسات لخدماتها، قام العديد من الأمراء ونخبة المدينة بوقف العديد من العقارات التجارية من أسواق ودكاكين وخانات وحمّامات وأراضي زراعية للنفقة عليها داخل الأسوار وخارجها. وهذا ما سنوضحه لاحقا.

تزامن التطور الكبير والسريع في إنشاء المؤسسات الوقفية في القدس وتطورها معماريا مع فتح صلاح الدين لها وطرد الصليبيين منها عام ١١٨٧ م، فقد شهدت القدس خلال هذه الفترة تغيرات جذرية في بعض مظاهر عمرانها وفي بنية السكان والإدارة والحياة الاجتماعية. ولكن رغم هذه التغييرات فقد استمرت الملامح الطبيعية العامة للقدس كما هي، خاصّةً الطبيعة الطبوغرافية[١١]. وقد شملت هذه التغيرات حارة النصارى التي شهدت تحولات جذرية من حيث التركيبة الديموغرافية، والوظائف المؤسساتية، أو العمرانية، للأبنية التي كانت قائمة خلال الفترة الصليبية. ترافقت هذه التحولات مع إعادة السيطرة الإسلامية على القدس على يد صلاح الدين الأيوبي، والذي عمل ليس فقط على إرساء دعائم حكمه السياسي والإداري وإنّما أيضاً على محو رموز الوجود الصليبي في المدينة. فالتغيرات التي أحدثها صلاح الدين في الهوية المعمارية والوظائفية للمؤسسات المقدسية الدينية أو غير الدينية منها لم تقتصر فقط على إزالة أي آثار أحدثها الصليبيون على المعالم الإسلامية في القدس، وإنما أيضاً تغيير هوية المؤسسات الصليبية بمعنى العمل على «أسلمة» هذه المؤسسات، حيث شهدت حارة النصارى في هذه المرحلة فراغاً ديموغرافياً استغله صلاح الدين في «أسلمة» بعض معالمها حديثة العهد، وتغيير التركيبة الديموغرافية فيها، وعدم قصر السكن فيها على النصارى. وهذا يعني تنصله من الاتفاقيات التي عقدها الفاطميون مع إمبراطور بيزنطة والتي تمنع غير النصارى من السكن في هذه الحارة[١٢].

وتتويجا لهذه السياسة عمل صلاح الدين على توطيد وتكريس الوجود الإسلامي في هذه الحارة عن طريق إنشاء مؤسسات وقفية هامة جداً على صعيد المجتمع المحلي، تعمل على تقديم خدمات كبيرة لسكان القدس والقادمين إليها من المسلمين، حيث تم إنشاء بيمارستان ضخم حمل اسمه لتقديم الخدمات العلاجية للسكان، وليقوم بدور المؤسسة التعليمية في مجال الطب. وقد أحضر السلطان صلاح الدين لهذا البيمارستان الأطباء وأمّن وصول العقاقير الطبية إليه[١٣]. يقع هذا البيمارستان في حارة النصارى في الجهة الجنوبية من كنيسة القيامة وفي المكان الذي يعرف الآن بالدبّاغة. و يقوم الآن في المكان نفسه سوق البازار، وكنيسة الدبّاغة الألمانية (المخلّص)، وأيضا يقوم على جزء منه الآن سوق أفتيموس التابع للروم الأرثوذكس[١٤]. وتشير المصادر إلى أنّ بيمارستاناً صليبياً كان موجوداً في المكان نفسه، أي منطقة الدباغة، ممّا يعني أنّ صلاح الدين الأيوبي أقام مؤسسته الطبية على أنقاض البيمارستان الصليبي[١٥]. ومن أجل تأمين عمل هذا البيمارستان فقد أوقف صلاح الدين الأيوبي عشرات العقارات ليصرف ريعها عليه، وشملت هذه العقارات بيوتاً ودكاكيناً وأسواقاً وأراضي زراعيةً يقع معظمها داخل حارات القدس. وشملت هذه الأوقاف أيضاً ٧٥٪ من حارة بني سعد وجميع مزرعة حارة الإفرنج[١٦]. بمعنى أن جزءاً مهماً من هذه العقارات الوقفية يقع في حارة النصارى.

كما قام السلطان صلاح الدين الأيوبي بإنشاء مؤسسة ضخمة للصوفية عرفت بالخانقاة الصلاحية لتكون مكان إقامة وعبادة وتعليم للصوفيين المتواجدين في القدس والقادمين إليها. ولقد أنشأ صلاح الدين الأيوبي هذه الخانقاة في حارة النصارى لتكون أول مؤسسة للصوفية في القدس، وأقامها في المكان الذي عرف تاريخيا «بدار البطرك». تقع حدود هذه الخانقاة كما حددتها الوقفية بين كنيسة القيامة من الجنوب وبين الشارع الذي يحدُّها من الشمال والذي يعرف الآن بشارع الخانقاة. ولضمان استمرارية عمل هذه المؤسسات أوقف عليها الكثير من العقارات في داخل القدس وخارجها[١٧]. أنشأ صلاح الدين أيضاً مدرسةً تعتبر الأشهَر في تاريخ القدس لتدريس الفقه الشافعي، وقد أقيمت على أنقاض كنيسة القديسة حنة عام ١١٩٢ م. واستمدت هذه المدرسة شهرتها بوصفها مقرَّ المذهب الفقهي السائد في القدس في كلا العصرين الأيوبي والمملوكي (المذهب الشافعي)، وقد أوقف عليها أيضاً العديد من العقارات[١٨].

ولكن من اللاّفت للنظر أنه بالرغم من سياسة التسامح التي جسَّدها صلاح الدين في تعامله مع أعدائه الصليبيين إلاّ أنّ مؤسساتهم في القدس لم تنل نصيباً من هذه السياسة. فرغم وجود فضاء عمراني في القدس بشكل عام، وبحارة النصارى بشكل خاص، يسمح بإنشاء مؤسسات في أماكن جديدة لم تقم عليها أبنية سابقة، إلاّ أنّ صلاح الدين أقام مؤسساته على أنقاض المؤسسات الصليبية السابقة[١٩].

كما تشير المصادر التاريخية إلى العديد من المنشآت الإسلامية التي اختار منشئوها مواقع في حارة النصارى لإقامتها. ففي عام ١٢١٦ م قام الملك المظفر شهاب الدين غازي بن السلطان الملك العادل الأيوبي بتحويل دار تقع بجوار البيمارستان الصلاحي إلى زاوية عرفت بالدركاة وحوَّلها إلى وقف؛ كما تم تحويل كنيسة قرب القلعة، يقول المؤرخ مجير الدين الحنبلي أنّها من بناء الروم، إلى زاوية عرفت باسم زاوية الشيخ يعقوب العجمي. كما أنشئت زاوية أخرى قرب الخانقاة عرفت بالحمراء، ومدرسة للحنفية قرب كنيسة القيامة[٢٠].

وتشير أيضاً المصادر والدلائل الأثرية المعمارية أن عدداً من سلاطين الايوبيين (١١٨٧–١٢٥٠ م) أسهموا في إنشاء مبانٍ وقفية عديدة في القدس كالمساجد والمدارس. فقد انشأ ووقف الملكُ الأفضَل، أكبر أبناء صلاح الدين، مدرسةً عرفت باسمه لتدريس الفقه المالكي سنة ١١٩٤ م. وقد أقيمت هذه المدرسة في «حارة المغاربة» حيث يقيم المهاجرون المغاربة إلى القدس، لأنَّ معظم المغاربة كانوا يتبعون المذهب المالكي[٢١]. والأفضل هو الملك نفسه الذي حوَّل هذه الحارة إلى وقف لصالح المهاجرين المغاربة عرفت باسم «حارة المغاربة»، وحدود الحارة كما وردت في وثيقة الوقف هي: من الجنوب سور المدينة، ومن الشرق حائط الحرم الشريف، ومن الشمال طريق باب السلسلة المؤدي إلى الحرم الشريف، ومن الغرب حارة الشرف. وبالتالي يعتبر هذا الوقف أول الأوقاف التي أوقفت على المغاربة في القدس[٢٢]. لقد أوردت وثائق الأوقاف الكثير من المؤسسات والعقارات الوقفية الأخرى التي أوقفها المغاربة في حارتهم في القدس والتي تشمل مساجد وزوايا ومساكن ودكاكين، مثل تلك التي أوقفها الشيخ عمر المصمودي. وقد وصل عدد تلك المنشآت حتى عام ١٩٦٧ حوالي ١٤٠ عقارا[٢٣].

وقد سار السلاطين المماليك (١٢٥٠–١٥١٦) على نفس الاستراتيجية، إذ تسابق السلاطين والأمراء المماليك على إنشاء المؤسسات الوقفية في القدس خاصة التعليمية منها؛ الأمر الذي ساهم ليس فقط في تطور الحركة العلمية والثقافية في القدس وإنما أيضاً في التطور العمراني المتمثل بالمباني والأسواق التي تمّ إنشاؤها، والتي تركت لنا تراثاً معمارياً مهماً. كما شمل هذا التطور أيضاً القطاع الاقتصادي ليس فقط من خلال بناء الأسواق والخانات والحمّامات وغيرها من المؤسسات الاقتصادية، وإنّما أيضاً من خلال وقف الكثير من القرى والمزارع والأراضي الزراعية والمنتشرة في كل مناطق فلسطين التي خصصت عائداتها للنفقة على مؤسساتهم الوقفية في القدس. فقد بنى المماليك ٢٧ مدرسة وقفية تركزت معظمها في الجهة الغربية والشمالية للحرم. وكان الهدف منها تدريس الفقه وموضوعات الدراسة الإسلامية المتصلة به، ورعاية الصوفية. ولضمان سير عمل هذه المؤسسات أوقفوا لصالحها مئات الدكاكين والدور والأراضي الزراعية سواء داخل القدس أو خارجها[٢٤].

كما أن حارة النصارى شهدت أيضاً اهتماماً من قبل السلاطين المماليك، فقد شكلت المركز المدني للقدس خلال تلك الحقبة، حيث استقرت الشرطة المملوكية في هذه الحارة وبالتحديد قرب البيمارستان الصلاحي. كما تمّ في هذه الحارة إنشاء العديد من الأسواق خاصة سوق الحبوب الذي خصصت

---

٩ Duri, A. A. 1990. "Jerusalem in the Early Islamic Period: 7th -11th centuries AD". In *Jerusalem in History*, edited by K. J. Asali. (New York: Olive Branch Press, 105-120). P. 108.

١٠ Neuwirth, N. 2000. "Jerusalem in Islam: the Three Honorific Names of the City". In *Ottoman Jerusalem: the Living City: 1517-1917*, edited by Sylvia. (London: Altajir World of Islam Trust, vol 1, 77-93). P. 88.

١١ Hiyari, M. 1990. "Crusader Jerusalem 1099-1187 AD". In *Jerusalem in History*, edited by K. J. Asali. (New York: Olive Branch Press, 130-177). P. 166-167.

١٢ Sroor, M. 2010a. *Fondations pieuses en mouvement: de la transformation du statut de propriété des biens waqfs à Jérusalem (1858-1917*. (Damas: IFPO et Aix-en-Provence: IREMAM). P. 153.

١٣ عيسى، أحمد. ١٩٣٩. تاريخ البيمارستانات في الإسلام. (دمشق). ص ٢٣٠؛ العسلي، كامل جميل. ١٩٨١. معاهد العلم في بيت المقدس. (عمان: جمعية عمال المطابع الوطنية). ص ٢٩٤.

١٤ العارف، عارف. ١٩٩٢. المفصل في تاريخ القدس. ط٣. (القدس: مكتبة الاندلس). ص ١٧٨؛ العسلي ١٩٨١. ص ٢٩٦.

١٥ العسلي. ١٩٨١. ص ٢٩٦.

١٦ سرور، موسى. ٢٠١٠. «الأوقاف الإسلامية في حارة النصارى والتحول إلى ملكية مسيحية في أواخر العهد العثماني». المجلة العربية للدراسات العثمانية. عدد ٤١-٤٢. ١٤٥-٢٠٦. ص ١٥٤.

١٧ وثائق مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية/ أبو ديس. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ملف رقم (١٣/٢/٢٧،٣/٩٢٧/٢):
Sroor, M. 2010b. "La métamorphose des institutions de waqfs du Saladin à Jérusalem dans la période ottomane". *Revue d'Histoire Magrébine*, (vol. 139: 79-111). P. 85.

١٨ Little, D. 1990. "Jerusalem under the Ayyûbids and Mamlûks 1197-1516 AD". In *Jerusalem in History*, edited by K. J. Asali. (New York: Olive Branch Press, 177-200). P. 180.

١٩ سرور، ٢٠١٠. ص ١٥٣.

٢٠ العليمي، مجير الدين الحنبلي. ١٩٩٩. الإنس الجليل بتاريخ القدس والخليل. تحقيق محمود الكعابنة. ط١. (عمان: مكتبة دنديس). ص٩٨-٩٩.

٢١ Little 1990. P. 180.

٢٢ Tibawi, Abd al-Latif. 1978, *The Islamic pious foundations in Jerusalem: origins, history and usurpation by Israel*. (London: The Islamic Cultural center). P. 13.

٢٣ وثائق مؤسسة إحياء التراث والبحوث الإسلامية/أبو ديس. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية. ملف رقم (١٣/٢/١٢،٢٨/٢/١٣،٥).

٢٤ انظر:
Burgoyne, M. H. 1987. *Mamluk Jerusalem: an Architectural Study*. (Jerusalem: the British School of Archaeology). P. 103-244; Schaefer, K. R. 1985. *Jerusalem in the Ayyubid and Mamluk Eras*. (New York: University Microfilms International). P. 282.

له قطعة أرض تقع في الجهة الجنوبية من البيمارستان عرفت بخط «عرصة الغلال». كما تموضعت الأسواق المركزية في القدس إلى الشرق من البيمارستان التي كانت تشهد معظم الفعاليات الاقتصادية في المدينة[٢٥]. فقد بنى السلطان المملوكي قلاوون مسجدا في حارة النصارى قرب كنيسة القيامة، حيث تشير سجلات محكمة القدس الشرعية إلى أن قاضي القدس قد عين خادم الصخرة المشرفة وبمشاركة أبناء المرحوم الحاج حسين أفندي الخالدي في وظيفة التولية على هذا المسجد وأوقافه[٢٦]. ولكن يمكن القول بصفة عامة أنّ النشاطات المعمارية والمؤسساتية التي أنشأها المماليك بكثرة في القدس تركزت قرب الحرم الشريف أي في الحارة الإسلامية، حيث شهدت هذه الحارة خلال الحقبة المملوكية نشاطاً معمارياً ومؤسساتياً كبيراً ترك أثره على التركيبة الديموغرافية والأنشطة التعليمية والدينية في المدينة[٢٧]، كما أحدث تطوراً معمارياً ملحوظاً ما زال يعكس ويجسد الهوية المعمارية العربية الإسلامية.

يعتبر العصر المملوكي العصر الذهبي للمؤسسات الوقفية في القدس بالمقارنة مع الفترات الأخرى خاصة الفترة العثمانية (١٥١٦–١٩١٧)، التي تميزت بإنشاء مؤسسات وقفية محدودة، باستثناء فترة السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠–١٥٦٦). حظيت القدس باهتمام كبير من قبل هذا السلطان الذي قام بإعادة بناء سور القدس بشكله الحالي، بعد أن كان مدمراً لمدة تتجاوز ٣٠٠ سنة بعد أن دمره الملك المعظم عيسى الأيوبي سنة ١٢١٩[٢٨].

تجدر الإشارة هنا إلى أن القدس مدينة جبلية، لا يوجد بها أنهار أو ينابيع، فكان سكانها يعتمدون على تخزين مياه الأمطار في صهاريج وآبار وبرك. ولكن مع تزايد عدد السكان عبر العصور، أصبحت هذه المياه لا تكفي حاجاتهم الأساسية. ولذا فقد قاموا بسحب المياه إلى المدينة من المناطق المجاورة. وقد عمل السلطان سليمان على حل مشكلة نقص المياه في القدس عن طريق إنشاء القنوات والبرك والأسبلة والحمامات، كما قام بتعمير القناة المعروفة بقناة السبيل والتي كانت تنقل الماء من البرك والينابيع الكائنة بين الخليل وبيت لحم إلى داخل مدينة القدس، وقام السلطان أيضاً بتعمير البرك المجاورة للقدس والتي سميت فيما بعد ببرك السلطان سليمان نسبة إليه[٢٩]. ويتبين من خلال وصف ومكونات بيوت القدس داخل الأسوار الواردة في وثائق محكمة القدس الشرعية أن معظم البيوت كانت تحتوي على آبار لجمع مياه الأمطار[٣٠]. كما كان في القدس القديمة العديد من البرك الكبيرة منها بركة إسرائيل، وبركة سليمان، التي عمرها وأوقفها السلطان سليمان القانوني، وبركة السلطان برقوق التي تعتبر أكبر برك القدس وقد عمّرها وأوقفها السلطان المملوكي برقوق سنة ١٣٩٩[٣١]، كما كان هنالك العديد من البرك الخاصة بحمامات القدس والتي كانت تزود هذه الحمامات بالمياه، والتي حمل اسمها اسم الحمام نفسه، مثلا بركة حمام الشفا، بركة حمام البصير، بركة حمام البطرك[٣٢].

وعلى المستوى نفسه كان اهتمام روكسلانة زوجة السلطان سليمان القانوني والتي قامت في عام ١٥٥٧ م بإنشاء أعظم وأهم مجمع معماري بعد الحرم القدسي، والذي يعتبر أيضاً أهم مؤسسة خيرية وقفية ليس فقط على مستوى القدس وإنما على مستوى فلسطين كاملة[٣٣]. عرفت هذه المؤسسة باسم تكية خاصكي سلطان، أو العمارة العامرة[٣٤]. ومن خلال وثيقة وقف هذه المؤسسة والمسجلة في سجلات محكمة القدس الشرعية يتبين لنا أنها شكلت مجمعا عمرانيا ضخما يقع في الحارة الإسلامية وبالقرب من المسجد الأقصى، ويضم مسجداً وخاناً ورباطاً ومدرسةً و٥٥ غرفةً لإقامة الصوفية، بالإضافة إلى مطبخ يقدم يوميا وجبات للفقراء والمسافرين ومجاوري المسجد الأقصى. بالإضافة إلى احتوائها على فرن ينتج يوميا ٢٠٠٠ رغيف من الخبز. ومن أجل توفير النفقات على هذه المؤسسة قامت الواقفة روكسلانة بوقف أراضي ٣٤ قرية ومزرعة ليصرف ريع إنتاجها على تلبية حاجات هذه المؤسسة[٣٥].

إن جميع المنشآت الوقفية التي ذكرت تصنف على أنها أوقاف خيرية، ولا تشمل الأوقاف العائلية والتي تعد أيضاً بالمئات. والسؤال الذي يطرح نفسه هنا، ما هو حجم وطبيعة الأملاك الوقفية في القدس سواء تلك الأوقاف الخيرية أو العائلية؟

ليس من السهل الإجابة بشكل دقيق على هذا السؤال لعدة أسباب:

- أولها صعوبة الفصل بين الأملاك الوقفية داخل القدس القديمة وخارجها، وذلك للترابط الوثيق بين المركز والإطراف، إذ تعتبر الأطراف المورد الرئيسي الذي يغذي المؤسسات الوقفية في المركز، وصعوبة تحديد هذه الأملاك في الأطراف.

- وثانيها يتمثل بغياب إحصائيات دقيقة تتناول الأملاك الوقفية ليس فقط في مدينة القدس وإنما في فلسطين بشكل عام، وذلك لغياب الإحصائيات الرسمية. والإحصائيات المتوفرة في المصادر المنشورة لا يمكن الوثوق بها والاعتماد عليها لأنها تعتمد على التقدير والتخمين، و تفتقر إلى مصادر دقيقة. فمثلا يقدم Dumper إحصائيات لنسبة أملاك الأوقاف الخيرية والعائلية في القدس معتمدا على تقديرات موظفين سابقين في الحكومة الأردنية وفي إدارة الأوقاف في القدس، وعلى مقابلات أجراها عام ١٩٨٦ مع ستة من متولي الأوقاف العائلية الكبرى في القدس. ومن خلال تقديرات هؤلاء بنى Dumper تقديره بأنّ أملاك الأوقاف في القدس القديمة، باستثناء منطقة الحرم الشريف، يبلغ ٤٥–٥٠٪، فإذا ضمت إليها منطقة الحرم الشريف، والتي تبلغ مساحتها ١٧٪ من المدينة القديمة، يصبح المجموع الكلي لأملاك الأوقاف في المدينة القديمة نحو ٦٧٪[٣٦]. ومن هنا نرى أن هذه الإحصائيات هي مجرد نسب تعتمد على التقدير والتخمين، ولا تعتمد على مصادر دقيقة. هذا بالإضافة إلى أن هذه النسب حسب اعتقادنا لا تأخذ بالحسبان المؤسسات الوقفية التي تحولت ملكيتها وبالتالي أصبحت أملاك غير وقفية، أو تلك التي اندثرت مع مرور الزمن. كما لا تأخذ بالحسبان أيضاً العقارات والأراضي خارج القدس والموقوفة لصالح مؤسسات القدس الوقفية والتي لا يمكن تجزئتها عن بعضها البعض.

من خلال أبحاثنا في الوثائق والأرشيفات المختلفة تم عمل إحصائيات حول أعداد هذه الأوقاف: ٢٧ مسجد بالإضافة إلى الحرم الشريف بمساحته الكلية، ٧٠ مدرسة، ٢ خانقاه، ١٦ زاوية، ٧ رباطات. كما نشير أيضاً إلى أعداد العقارات الوقفية والتي أوقفت للنفقة على هذه المؤسسات سابقة الذكر: ١١ حمّام، ١٤ خان، جميع سوق القطانين، جميع سوق الحصر، ما يقارب ٥٨٠ دكان ومخزن تقع في باقي أسواق القدس. بالإضافة إلى جميع الدور الواقعة في سوق القطانين وسوق الحصر، وإلى ٣٣٠ دارا وغرفة تقع في مختلف حارات القدس، عدا عن عشرات معاصر الزيتون وطواحين القمح، والحواكير والبساتين الواقعة داخل أسوار القدس. يضاف لهذا أكثر من ١٥٠ قرية ومزرعة داخل فلسطين وخارجها أوقفت جميعها أو جزء منها للنفقة على مؤسسات القدس الوقفية. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى وجود أكثر من ٤٠٠ عقار (دكان، دار، طاحونة، معصرة) كانت موقوفة وقفا عائليا[٣٧].

بالإضافة للمؤسسات الوقفية الإسلامية يجب أن نذكر مساهمة المؤسسات الوقفية غير الإسلامية من يهودية ومسيحية بالتطور الحضاري في مدينة القدس، بكامل جوانبه الفكرية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. خاصة في القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، فمدينة القدس ليست مقدسة عند المسلمين فقط، بل هي كذلك عند الديانتين الأخرتين، اليهودية والمسيحية. لقد كان الهدف من قيام هذه الطوائف بإنشاء الأوقاف هو الحفاظ على استمرارية بقاء هذه المؤسسات من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع أنصارهم وطوائفهم الدينة على ترك موطنهم الأصلي والهجرة إلى القدس والتوطن فيها. جاء ذلك من خلال إنشاء المؤسسات الوقفية المخصصة ليس فقط لصالح طوائفهم الدينية في القدس وإنما أيضاً لصالح المهاجرين إلى القدس[٣٨].

إن وجود هذا العدد المهم جدا من الأوقاف الإسلامية في القدس في مساحة جغرافية صغيرة جدا لا تتجاوز ١٠٠٠ م٢، جنبا إلى جنب مع الأملاك والعقارات ذات الملكية الخاصة، والأوقاف والمؤسسات غير الإسلامية يظهر لنا دور هذه الأوقاف في تحديد ملامح البناء وملكيته في القدس، بالإضافة إلى تحديد وظائف ومهام هذه المؤسسات الوقفية. يذكر لنا في هذا السياق المؤرخ المقدسي عارف العارف (١٨٩٢–١٩٧٣) أنّه في عام ١٨٧٦ م بلغ عدد دكاكين القدس ١٣٢٠ دكاناً، كان يعمل بها ١٩٢٠ شخصا بمختلف الحرف والصنائع والمهن، ويمثلون العديد من الطوائف الدينية التي تعيش في القدس، وقد كانوا يتوزعون على النحو التالي: ٨٠٧ من المسلمين، ٥٠١ من اليهود، ٣٥٧ من طائفة الروم، ١٤٦ من طائفة اللاتين، ٤٠ من البروتستانت، و٦٩ من الأرمن[٣٩]. ومن هنا نرى أن معظم دكاكين القدس القديمة كانت وقفا.

منذ السيطرة الإسلامية على القدس عام ٦٣٨ وإعادة السيطرة عليها عام ١١٨٧ مرورا بالفترة الصليبية لم تتحول القدس إلى مدينة عربية في طرازها المعماري، فمخطط المدينة البيزنطي ومبانيها المسيحية بقيت كما هي رغم حكمها من قبل شعب آخر ودين آخر، وهذا ما تجسد بشكل خاص في حارة النصارى. ورغم التواجد الإسلامي في القدس فان معالم «حارة النصارى المسيحية» بقيت كما هي؛ حيث لم يتم إحداث أية تغيرات في المشهد الحضاري للحارة حتى

٢٥ دوري، يوسف. ١٩٩٠. «القدس في عصر المماليك». القدس: دراسات في تاريخ المدينة. تحرير امنون كوهن. (القدس: ياد يتسحاق بن تسفي. ص ١٠٢-١٢٨). ص ١١٢.
Boas, Adrian J. *Jerusalem in the Tome of the Crusades: Society, Landscape and art in the Holy City under Frankish rule.* (London and New York: Rutledge). P.85.

٢٦ سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٢٨٢، ١١ ذي القعدة ١٢١٥، ص ١٢٠.

٢٧ حول هذا الموضوع انظر:
Burgoyn, 1987; Schaefer, 1985..

٢٨ Asali, 1990. P. 201.

٢٩ Asali, 1990. P. 201.

٣٠ سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٢٩١، ١٨٠٨/١٢٢٢، ص ٧٤؛ سجل محكمة القدس الشرعية رقم ٢٩٢، ١٨٠٩/١٢٢٤، ص ١١٧

٣١ العليمي، ١٩٩٩، ج ٢، ص ٩٤.

٣٢ Sroor, 2010a. P. 182-184.

٣٣ Heyd, U. 1960. *Ottoman Documents on Palestine 1552-1615.* (Oxford: Clarendon Press). P. 139.

٣٤ حول تكية خاصكي سلطان انظر:
Singer, Amy, 2002. *Constructing Ottoman Beneficence: an Imperial Soup Kitchen in Jerusalem.* (NewYork: University of New York Press).

٣٥ سجل رقم ٢٧٠، ١٥٥٧/٩٦٤، ص ١٨-٢٧.
Stephan, ST. H. 1944. "An Endowment Deed of Khasseki Sultan Dated 24th may 1552". *The Quarterly of the Department of Antiquities in Palestine.* (10: 170-194). P. 172-173.

٣٦ دمبر، مايكل. ١٩٩٢. سياسة اسرائيل تجاه الأوقاف الإسلامية في فلسطين. (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية). ص ١٩٠-١٩١.

٣٧ Sroor 2010a. P. 377.

٣٨ حول هذا الموضوع انظر:
Sroor, M. 2009. «L'Immigration des juifs à Jérusalem et leurs waqfs entre 1800 et 1914: Objectifs charitables ou politiques?» *Revue des études et des Recherches sur la Société et l'Histoire.* vol. 4. P. 5-22.

٣٩ العارف، ١٩٩٢، ص ٣٤٨-٣٥٠.

الفترة الأيوبية، باستثناء فترة حكم الخليفة الفاطمي الحاكم (٩٩٦-١٠٢١)، والذي أمر بهدم الكنائس والكنس في القدس، فهدمت كنيسة القيامة عام ١٠٠٩[٤٠]. وقد شملت التغيرات الجذرية التي أحدثها المسلمون منذ عام ٦٣٨ عبر بنائهم مؤسسات وقفية في المدينة الجزء الشرقي منها، وهو الجزء الذي لم يكن به عمران أساساً، أو تم البناء فيه على أنقاض أبنية قديمة. تشير المصادر التاريخية إلى أن هذا الجزء كان مهملاً قبل الفتح الإسلامي للمدينة[٤١]. فبناء وتشكل منطقة الحرم الشريف واحتلالها جزء مهم من مساحة المدينة الكلية ساهم في تخطيط عمراني جديد للمدينة، خاصة بعد بناء الأسوار وإنشاء عشرات المدارس الوقفية حول هذه المنطقة. كما أن فراغ هذا الجزء من المدينة (الجزء الشرقي) ساعد على نشوء أسواق وقفية ذات طرز معمارية جديدة كسوق القطانين والذي يبلغ طوله ٩٤،٥ متر وعرضه ٥،٥ متر[٤٢]. كما ظهرت حارات وقفية جديدة لم تكن موجودة من قبل كحارة المغاربة والتي احتلت الجزء الجنوبي الشرقي من المدينة. وأقيمت في هذه الحارة البيوت والأماكن الدينية الإسلامية. ومع نهاية الفترة العثمانية وصل عدد العقارات الوقفية في هذه الحارة إلى حوالي ١٤٠ عقارا[٤٣].

دفعت كثرة المؤسسات الوقفية الإسلامية في القدس مؤسسيها إلى توفير مصادر تمويل دائمة لها عن طريق بناء الدكاكين والأسواق والحمامات والخانات في المدينة أو امتلاك ما هو قائم وتعميره وتحويله إلى أوقاف. وهذا ما يفسر انتشار مئات العقارات الوقفية التجارية في أحياء وأسواق القدس المختلفة. يذكر عارف العارف اعتمادا على سجل رقم ٤٤ من سجلات محكمة القدس أنّه في عام ١٥٦١ ذهب وفدٌ من تجار القدس يضمُّ مسلمين ومسيحيين ويهود إلى قاضي محكمة القدس الشرعية جار الله أفندي، لإعلامه بالاتفاق الذي تم بينهم وبين الوكيل الشرعي عن ناظر الحرمين الشريفين الشيخ حمزة جلبي. وينص هذا الاتفاق على أن يقوم ناظر الحرمين بتعمير أربعين دكانا في سوق الحصر التابع لأوقاف المسجد الأقصى لهؤلاء التجار وتأجيرهم لها مدة سنة، مقابل أن يدفعوا له أربعين سلطانيا ذهبا[٤٤].

إن كل ما ذكر يلقي الضوء على الدور المهم الذي قام به الوقف في بناء وتشكل مدينة القدس القديمة وفق أسس وطرز معمارية جديدة لا تختلف عن باقي المدن الإسلامية كالقاهرة ودمشق وتونس. وهذا يجسد الهوية العربية الإسلامية للقدس رغم محاولات الطمس والتهويد ومصادرة التاريخ وتزويره؛ كما يظهر اهتمام «النخب السياسية الإسلامية» إن جاز لنا التعبير في التنمية العمرانية في القدس خلال الحقب الإسلامية المختلفة رغم اختلاف مذاهبها وقومياتها وأعراقها وانتماءاتها الايديولوجية والسياسية.

٤٠ غوبتان، شلومو دوف. ١٩٩٠. «القدس في الفترة العربية ٦٣٨-١٠٩٩». القدس: دراسات في تاريخ المدينة. تحرير امنون كوهن وترجمة سلمان مصالحة. (القدس: ياد يتسحاق بن تسفي. ١١-٣٥). ص. ٢٣.

٤١ Duri, 1990. P. 108.

٤٢ Golvin, L. 1967. «Quelques notes sur le Sûq al-Qattânîn et ses Annexes à Jérusalem». *Bulletin d'études orientales*. (XX: 101-138). P. 107.

٤٣ أرشيف مؤسسة احياء التراث والبحوث الإسلامية - وزارة الأوقاف والشؤون الدينية الفلسطينية. ابو ديس. ملف رقم (١٣/١٢٢٧/٥،٢٨/٣).

٤٤ العارف. ١٩٩٢. ص ٣٤٧-٣٤٨: تم الرجوع إلى السجل للتأكد من صحة الاقتباس: سجل محكمة القدس الشرعية. رقم ٤٤. ١٥٦١/٩٧٠. ص. ٣٨٢.

مواقف الاستشراق الإسرائيليّ تُجاهَ إسلاميّة بيت المقدس

ناصر الدين أبوخضير*

تقديم

جاءت العديد من الدّراسات الغربيةّ للحضارة العربية الإسلامية، في إطار فرض الهيمنة السياسيّة والعسكريّة والاقتصاديّة، والسيطرة على الثّروات، وإملاء أجندات وبرامجَ تؤدّي إلى السّيطرة بالكامل على صنع القرار، المتعلّق بشؤون الحياة المختلفة، إنْ ثقافيًا، وإنْ عسكريًا، وإنْ اقتصاديًا.

وقد عرّف الكاتب الفلسطيني إدوارد سعيد الاستشراق بأنّه نمط من الإسقاط الغربيّ على الشرق، ومحاولة للسيطرة عليه. أي أنّ الدّراسات الغربيّة للشّرق تضع الشرقي في قاعة التّدريس، وتحكم عليه بما لديها من قيَم ومعايير غربية؛ بهدف حُكْم هذا الشرقي، أو تأديبه، أو دراسته. وعندئذ نرى النظرة تُجاهَ الشّرقي، العربيّ والمسلم، تصطبغ بالاستعلاء والازدراء.[١]

ويعود سبب اختيار مصطلح «الاستشراق الإسرائيلي» إلى حقيقة أنّ العديد من الدراسات الاستشراقية حول «القدس العربية»، والتي تغطّي الفترة الممتدة منذ الفتح العربي الإسلامي وحتّى الآن، هدفها تبرير سياسات الاحتلال الإسرائيلي، وتمكينه من السيطرة على الأرض والإنسان، بالإضافة إلى تشويه تاريخ المكان، وتزييفه، ومن ثمّ إضفاء صبغة يهودية عليه.

ليس من التعسف القول أنّ الاستشراق الإسرائيليّ، باستثناء حالات قليلة، نمطيٌّ ومُؤَدلج، فهو جزء لا يتجزّأ من مؤسّسات الدولة الصّهيونيّة، إنْ في مناهج التّعليم، وإنْ في وسائل الإعلام، وإنْ في الآثار والسّياحة، وإنْ في الأجهزة الأمنيّة والسياسيّة. فهو ينطلقُ من ثوابتَ مُتّفقٍ عليها، غير مكتوبة، ولكنّها راسخة في وعي المستشرق الإسرائيليّ وتفكيره، لا يبغي عنها حِوَلا؛ لذلك تأتي معظم كتابات الاستشراق الإسرائيليّ حول القدس دعمًا لتلكُم الثّوابت المُقرّرة في نفوس المستشرقين: ومنها أنّ الآثارَ الإسلاميّة في مدينة القدس وسائر فلسطينَ ما هي إلا محاولاتٌ لطمس الماضي، ومحوِ بقايا بني إسرائيلَ وآثار الأرض التي وهبها الربّ لبني إسرائيلَ وحدَهم دونَ غيرهم من الأمم حتى أبَدِ الآبدين. ومن هُنا يُعْتبَرُ وجودُ الأقصى وقبّةُ الصّخرة تجاهلا للتّاريخ اليهوديّ على جبل الموريا، فنلاحظُ إجْماعًا لدى المستشرقين الإسرائيليّينَ وعلماء الآثار والتاريخ، وعلى رأسهم كوهن (Cohen) وريتر (Reiter) بأنْ تظلّ السّيادةُ على مُحيط الحرم القدسيّ بيدِ سلطات الاحتلال الإسرائيليّ.[٢]

ومن الأساطير المُؤدلجة التي يبني عليها الاستشراق الإسرائيليّ أنّ القرى والتّجمّعات العربيّةَ في فلسطينَ ليستْ سوى قرًى يهوديّة قديمة استوطنها العربُ لاحقًا؛ والدّليل لديْهم أنّ أسماء القرى والمدن العربية هي تحريفٌ للأسماء الجُغرافيّة التّوراتيّة الأصيلة، باستثناء مدينة الرّملة التي ما زالوا يصرّحون بنيّتهم تغييرَ اسمها. كما أنّ الاستشراق الإسرائيليَّ ينطلق من دعوى أنّ اليهود عاشوا على أرض فلسطينَ دونَ انقطاع منذُ عهد إبراهيمَ الخليلِ عليه السّلامُ وحتى يوم النّاس هذا.

والمُلاحَظ أنّ جُلَّ آراء الاستشراق الإسرائيلي متعالقةٌ جذورُها بالاستشراق الغربيّ؛ إذْ إنّ روادَ الاستشراقِ الإسرائيلي

١ سعيد، إدوارد. الاستشراق. ترجمة: كمال أبو ديب. مؤسسة الأبحاث العربية. بيروت. ١٩٩٥. ص ٣٨-٤٣.

٢ تم التصريح بهذا الرأي في محاضرة ألقيت أثناء مؤتمر «أيام القدس» في معهد بن تسفي للأبحاث. ٢٠١٢/٧/٤. (بالعبرية)

* محاضر في جامعة بيرزيت - دائرة اللغة العربية.